

تحديات الاندماج للجالية المسلمة في أوروبا في سياق العولمة الجالية المغاربية في فرنسا أنموذجا

The challenges of integrating Muslim community in Europe in the context of globalization: the Maghreb community in France as a model

بشلاغم جيلالي(*)

جامعة محمد بن احمد 2 وهران

البريد المهني: djilali.bechlaghem@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2024/06/21 - تاريخ القبول: 2024/12/15 - تاريخ النشر: 2024/12/20

الملخص: تعالج هذه الورقة قضية الحضور الإسلامي في المجتمعات الأوروبية، بغرض الوقوف على مدى فاعلية السياسات الأوروبية لإدماج الأقليات السكانية من المهاجرين، ومدى استجابة الجالية المسلمة في أوروبا عامة والجالية المغاربية في فرنسا خاصة. وتطمح هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية العلاقة بين أزمي الاندماج والهوية في المجتمعات الغربية في ظل ما تطرحه العولمة من آثار سلبية. وقد خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من تطور هذه السياسات، إلا أن الجالية المسلمة ما زالت تعاني من صعوبات الاندماج نتيجة الصور النمطية والسلبية التي تطرحها الأوساط السياسية والإعلامية، خاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا الهجرة والإسلام.

الكلمات المفتاحية: الجالية المسلمة؛ الاندماج؛ الهوية؛ أوروبا؛ العولمة.

Abstract: This paper addresses the issue of the Islamic presence in European societies, in order to determine the effectiveness of European policies to integrate minority immigrant populations, and the response of Muslim communities in Europe in general and the Maghreb community in France in particular. This study aspires to address the problematic relationship between the crises of integration and identity in Western societies in light of the negative effects of globalization. The study concluded that the Muslim and Maghreb communities still suffer from integration difficulties as a result of stereotypes presented by political and media circles, especially when it comes to issues of immigration and Islam.

Keywords: Muslim ; integration ; identity; Europe; globalization.

مقدمة

تجتاز الجالية العربية والمسلمة في أوروبا مرحلة مثيرة على جميع الأصعدة الثقافية، السياسية والأمنية، الاجتماعية والحضارية. فهي تستقطب انتباه الأحزاب من اليمين واليسار في المواسم الانتخابية، وتوجه صوبها أصابع الاتهام في كل مرة تطالب فيها ببعض حقوقها. وتلفت النظر خاصة عندما يجاهر أبنائها بحقهم في تعلم الدين الإسلامي في المدارس العامة أسوة بالديانات الأخرى، والحنين إلى لغات آبائهم والتعبير عن آرائهم المناهضة للحروب الجارية في بلدان عربية وإسلامية. ويثير تنامي الجالية المسلمة حذر الأوساط الأمنية الأوروبية لأنها تمثل في نظر الكثيرين طابوراً خامساً إسلامياً في وسط المجتمعات الأوروبية. وتتراكم التعقيدات عبر مرور الزمن وتوسع الهوية بين الحكومات الأوروبية ومواطنيهم ذوي الخلفية الأفريقية،

العربية والإسلامية في ظل غياب مؤسسات تعليمية وثقافية كافية ومنسجمة مع احتياجات ومطالب تلك الأقليات، خاصة ما تعلق منها بإدماج الإسلام والمسلمين ضمن مركبات الهوية الأوروبية الجديدة.

ومن هنا تكمن أهمية الدراسة، والتي تعالج قضية الحضور الإسلامي في المجتمعات الأوروبية، بهدف الوقوف على مدى فاعلية السياسات الأوروبية لإدماج تلك الأقليات السكانية من المهاجرين، ومدى استجابة الجالية المسلمة في أوروبا عامة والجالية المغاربية في فرنسا على وجه التحديد لتلك السياسات. وتطمح هذه الورقة إلى معالجة إشكالية العلاقة الجدلية بين أزمي الاندماج والهوية في المجتمعات الغربية في ظل ما تطرحه العولمة من آثار سلبية على الأفراد والجماعات والمجتمعات.

وعلى هذا الأساس تثار الإشكالية التالية؛ والتي مفادها: ما مدى استجابة الجالية العربية والمسلمة في أوروبا عامة وفي فرنسا خاصة لسياسات الإدماج في ظل أزمة الهوية وضغوط العولمة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية: قسمنا الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي حول العولمة، الإدماج والهوية

المحور الثاني: تحديات السياسة الأوروبية لإدماج الإسلام والمسلمين.

المحور الثالث: البعد الثقافي لسياسة الإدماج الفرنسية إزاء الجالية المغاربية.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي: العولمة، الهوية والإدماج

يتناول هذا المحور مدخل مفاهيمي لتعريف وتأسيس متغيرات الدراسة والذي

يتناول: أولاً: مفهوم العولمة والمفاهيم المشابهة

ثانياً: بين مفهوم الهوية وأبعادها الثقافية

ثالثاً: الاندماج بين أزمة الهوية وضغوط العولمة

أولاً: مفهوم العولمة والمفاهيم المشابهة

تعزي أغلب الدراسات ظهور مفهوم العولمة بمعناه الغربي إلى مقولة "مارشال ماكلوهان" حينما عبر عن التحولات الحاصلة بعد اكتشاف الإمكانات اللامحدودة للموجات القصيرة التي أتاحت لبرامج الإذاعة أن تنتقل عبر حدود الدول والقارات حيث قال: "لقد أصبحت الكرة الأرضية أشبه بالقرية الكونية"⁽¹⁾.

إن الفضل في انتقال المجتمع الصناعي إلى عصر العولمة والاندماج يعود بالأساس إلى الثورة العلمية والتكنولوجية التي حدثت في مجال الاتصال والمعلومات. أين يتقلص الزمن وتتلاشى المسافات، تتدفق السلع ورؤوس الأموال، الأفكار والمعلومات، المفاهيم والقيم بسرعة مذهلة، وبحرية تامة.

اشتقت مفردة عولمة من كلمة "عالم" (Monde) وهي ترجمة لكلمة "Globalisation" الإنجليزية، المشتقة من كلمة "Globe" والتي تعني كرة أو كوكب⁽²⁾. وقد ترجم هذا المصطلح إلى الفرنسية بلفظ "Mondialisation". تقاس كلمة عولمة في اللغة العربية على وزن "فوعلة"، وفعل عولم على وزن "فوعل" بمعنى قولب، أي أعطى شيئاً معيناً ميزات جديدة وفق نموذج محدد ومضبوط⁽³⁾.

أما في الاصطلاح، فالعولمة هي من قبيل الفعل وليس الصفة، وتعني إخراج الشيء من طبيعته المحلية أو الإقليمية وفرضه على بقية مناطق العالم، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود غير المراقب. يستعمل هذا المصطلح للدلالة

(1) سليمان إبراهيم العسكري، "إعلام العولمة: قيم جديدة أم انكفاء على الذات؟"، مجلة العربي.

عدد 517، ديسمبر 2001، ص.8.

(2) العيد صالح، العولمة والسيادة الوطنية المستحيلة. دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص.58.

(3) نفس المرجع. نفس الصفحة.

على الحركة والنشاط الذي يستهدف توجيه العالم، وهي تتضمن معنى إلغاء حدود الدول وتجاوز سيادتها السياسية، الاقتصادية والثقافية.

بالإضافة إلى غموض أهداف العولمة وتعدد أبعادها وتجلياتها. فقد تعددت تعاريفها ودلالاتها. هناك تعاريف تركز على البعد الاقتصادي وأخرى تركز على البعد السياسي ومجموعة ثالثة من التعاريف تركز على البعد الثقافي والاجتماعي، وهو البعد الذي يشير إلى بروز الثقافة كسلعة عالمية تسوق كأي سلعة تجارية أخرى، والمرتبطة أساسا بـبروز المجتمع المدني العالمي وبرز قضايا إنسانية مشتركة، ومن ثم بروز وعي وإدراك ومفاهيم وقناعات ورموز ووسائط ثقافية عالمية الطابع⁽¹⁾.

تعرف العولمة في بعدها الثقافي بأنها: "عملية مزدوجة تجمع بين التوحيد والتآلف وفي الوقت نفسه المقاومة والاختراق". ويعرفها "جيمس ميلتمان" بأنها: "عملية مقابلة ثقافية بين الحضارات يعتريها الكثير من التناقض وعدم الاستمرار"⁽²⁾. ويعرفها الأستاذ "أحمد صدقي الدجاني" بأنها: "التداخل الواضح لأُمُور الاقتصاد، الثقافة، الاجتماع والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدولة أو انتماء لوطن واحد أو ولاء لدولة بعينها دون غيرها من الدول"⁽³⁾.

هناك الكثير من المنتقدين للعولمة لارتباطها بالهيمنة الأمريكية، لكن القليل منهم من يربط العولمة بالأقلمة الأوروبية أو كما يسميها البعض "الأوربة". فالعولمة كما يراها الأستاذ "امحمد برقوق" هي مجموعة من الحركات التأسيسية المرتبطة بتعريفات ومحتويات متوافقة وطبيعية للقيم والمعايير التي يحددها التوزيع الدولي للقوة وتحددها القيم الممثلة للغرب الحضاري الذي تدافع عنه الولايات المتحدة والغرب الأوروبي. والذي يعمل منذ عقود على هيكلة وبناء عالم قائم على تصورات

(1) باسم علي خريسان، العولمة والتحدي الثقافي. دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 2001، ص.ص. 19-22.

(2) رجب بودبوس، العولمة بين الأنصار والخصوم. مجلس الثقافة العام، ليبيا، 2008، ص. 22.

(3) نفس المرجع. ص. 23.

المنمطة لحقوق الإنسان والديمقراطية واقتصاد السوق⁽¹⁾. وبهذا المعنى فإن مفهوم العولمة يحاذي ولا يساوي الأمركة، وهو يعني خلق الأرضية القيمية والمادية المساعدة على تحقيق منطق الهيمنة الأمريكية على العالم، وهو ما يقترب في معناه العربي إلى مصطلح "القولبة" أكثر من مفهوم العولمة.

ثانيا: مفهوم الهوية وأبعادها الثقافية.

يعني مصطلح الهوية، الذات والأصل والانتماء والمرجعية، وهو مشتق من كلمة "هو" أي جوهر الشيء وحقيقته، فالسؤال عن الهوية يعني السؤال عن الأنا والآخر⁽²⁾. والهوية بهذا اللفظ تتعلق بوجود الشيء بخصائصه ومميزاته، وهي تعني اسم الكيان أو الوجود على حاله، أي وجود الشخص أو الشعب أو الأمة كما هي، بناء على مقومات ومواصفات وخصائص معينة، تسمح بإدراك صاحب الهوية وتمييزه عن الآخرين⁽³⁾. وهي تشير إلى صيغة الوعي النفسي بالذات عبر الآخرين. بمعنى آخر أنه لا يمكن تحديد هوية الأنا إلا من خلال الآخر المختلف.

وإذا كان "أحمد بن نعمان" لا يفرق بين الهويتين القومية والوطنية، فإن "محمد صالح الهرماسي" يميز بينهما في قوله: "الهوية القومية تختلف عن الهوية الوطنية؛ فالأولى تتعلق بالأمة، والثانية بالدولة. الهوية الوطنية تعني إيجاد التطابق أو التوافق بين الكتلة الاجتماعية ديموغرافيا ورقعتها الجغرافية التي تمارس عليها

(1) أمحمد برقوق، "عولمة التهديدات وإشكالية الأمن الإنساني"، مجلة دراسات استراتيجية. ع 10، مارس 2010، ص.7.

(2) محمد، زاغو، "أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. العدد 04، 2010، ص.94.

(3) أحمد، بن نعمان، الهوية الوطنية الحقائق والمغالطات، دار الأمة، الجزائر، 1996، ص.21.

نتائجها الاجتماعي... أما القومية فهي السمات المميزة للأنما في عملية النتاج التاريخي عن الغير بما يحدد في الأناسة الثقافية كعنصر تخص الكتلة البشرية⁽¹⁾. أما الهوية الثقافية فيقصد بها تلك المبادئ السامية والسمات الأصلية الذاتية النابعة من الأفراد والجماعات، والتي تمثل الكيان الشخصي للإنسان الروحي والمادي. والهوية الثقافية تمثل كل مجالات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، الحضارية والمستقبلية لأعضاء الجماعة الواحدة أو الموحدة التي ينتهي إليها الأفراد والجماعات⁽²⁾. وترتبط الهوية الثقافية بالهوية القومية ارتباطا عميقا حتى أن "أحمد بن نعمان" لا يفرق بين الهويتين، ويذهب إلى أن الهوية القومية ذات سمات ثقافية بالأساس⁽³⁾. وأن الثقافة هي محصلة النشاط المعنوي والمادي للمجتمع، وبالتالي فإن: "الهوية الثقافية تغلب عليها الصيرورة والتطور والتفاعل سلبا وإيجابا مع غيرها من الهويات الثقافية"⁽⁴⁾.

تتجلى عناصر الهوية الثقافية للأفراد والجماعات في تلك المظاهر المهمة في حياتهم والتي تؤثر على مستقبلهم وحاضرهم، وهي عديدة ومتنوعة، إلا أن العناصر الأساسية فيها تتمثل في العقيدة، اللغة والتراث الثقافي. فالدين أو العقيدة هو المكون الروحي والأساسي للهوية القومية والثقافية. وتمثل اللغة لسانها المعبر عن أحوالها وأداة للاتصال والاحتكاك وعامل من عوامل الاختلاف والتمايز بين الثقافات وإثبات الهوية وتأكيد وجودها. كما أن التراث التاريخي والثقافي، الأدبي والفني، بالإضافة إلى العادات والتقاليد والأعراف والأفكار، تعد من أهم العناصر

(1) محمد صالح، الهرماسي، مقاربة في إشكالية الهوية المغرب العربي المعاصر. دار الفكر، دمشق، 2000، ص. 21.

(2) محمد زاغو، مرجع سابق، ص. 94.

(3) أحمد بن نعمان، مرجع سابق، ص. 23.

(4) محمد صالح الهرماسي، مرجع سابق. نفس الصفحة.

الأساسية المكونة لهوية الأمة، إذ من خلال معرفة الفرد لماضيهِ وتراثهِ، فهو يتطلع لبناء حاضرهِ ومستقبلهِ^(١).

ثالثاً: الاندماج بين أزمة الهوية وضغوط العولمة

لفهم العلاقة الجدلية بين الاندماج وأزمة الهوية وتداعيات العولمة، سنحاول من خلال هذا العنصر تعريف مفهوم الاندماج أولاً، ومن ثم محاولة الإحاطة بجدلية الخصوصيات الثقافية والعولمة.

إن مفهوم الاندماج، كما يعرفه "ميرون وينر": هو بمثابة العملية التي توحد جماعات متباينة بعضها عن بعض ثقافياً أو اجتماعياً، في إطار وحدة إقليمية واحدة، ومن ثم إنشاء هوية قومية جامعة^(٢). حيث تعتمد عملية الاندماج إلى الدفع باتجاه بناء مجتمع متناغم اجتماعياً وثقافياً وسياسياً من حيث قيام التطابق بين الدولة بوصفها وحدة سياسية، والأمة بوصفها وحدة ثقافية. من جانب آخر يسمح الاندماج الثقافي لمكونات الأمة بتعزيز روابط الانتماء الثقافي، الاجتماعي والسياسي للدولة. ويشير الاندماج القومي أو الوطني تحديداً، إلى قضية إيجاد حس الهوية القومية أو الإقليمية التي تهيمن على كل ما يليها من الولاءات الثانوية.

يعني الاندماج الإقليمي إنشاء سلطة مركزية قومية تعلو على شتى الأقاليم والوحدات التي قد تكون فيها جماعات متباينة ثقافياً أو اجتماعياً والتعامل معها على أساس المساواة (كما هو في الاتحاد الأوروبي). وبمعنى آخر تحويل ولاءات الأطراف وتوجيه سائر أنشطتهم نحو المركز الذي يتمتع بسلطانه على جميع مكوناته، بحيث تصبح خصائص المركز وهويته الثقافية هي الغالبة على خصائص الأطراف وهوياتهم.

(١) محمد زاغو، المرجع السابق، ص. 95.

(٢) رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، "نموذج الدولة الأمة التقليدي في مواجهة أزمة الاندماج والهوية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 33، شتاء 2012، ص. 122.

وفي سبيل استمرارية هذه الهيمنة، يعمد المركز إلى انتهاج أسلوب المؤسسة بعد أن كان ينتهج في تعامله مع الأطراف، سياسة القوة والتمييز العرقي والثقافي. فالمؤسسة تؤدي عمليا إلى تنمية فاعلية الدولة من حيث استحداث هياكل تنظيمية بشكل مستمر، تتفاعل وتستوعب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي يكسب الدولة حالة الاستقرار.

أما الاندماج القيمي، فيعني إيجاد حد أدنى من الإجماع على القيم والمبادئ اللازمة بغية الحفاظ على النظام الاجتماعي والسياسي. وقد يتضمن هذا الإجماع العام على القيم العليا ذات الصلة بالعدالة والمساواة، والقيم السياسية والاجتماعية والثقافية وتقاسم التراث المشترك. حيث يميل هذا النوع من الاندماج إلى الاهتمام ومخاطبة العواطف والمشاعر الذاتية التي يكنها الأفراد تجاه الدولة، رغم تفاوت انتماءاتهم الثقافية والاجتماعية. ومن ثم يمكن القول أن الاندماج القومي هو الغاية المنشودة التي يجب أن تنتهي إليها مسارات الاندماج الأخرى⁽¹⁾. غير أن عملية الاندماج هذه بأبعادها الثلاثة تعترضها أزمة الهوية والاندماج.

مع بروز ظاهرة العولمة وتجلياتها الثقافية والتكنولوجية، ظهر الجدل الفكري والإعلامي حول التحدي الذي تفرضه على هويات الأفراد، الدول والمجتمعات البشرية. فالعولمة لا تعترف بالحدود، جغرافية كانت أو سياسية. فكما تدعو إلى عولمة الاقتصاد والسياسة فإنها أيضا تطمح إلى عولمة الأنماط الثقافية والسلوكية. وبفضل التطور الحاصل في مجال التقنية والمعلوماتية برز فضاء جديد للاتصال، وهو بحق فضاء افتراضي بلا حدود⁽²⁾.

تكمن سلبيات العولمة الثقافية في إقصاء الخصوصيات والهويات المحلية والوطنية. فعلى المستوى التاريخي تعد العولمة في نظر الكثيرين غزوا ثقافيا لأنها تهدف إلى إحداث خلل في الهويات الثقافية للشعوب من خلال انتشار وهيمنة

(1) رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، المرجع السابق. ص.ص. 123-125.

(2) باسم علي خريسان، مرجع سابق. ص. 122.

الثقافة المعولمة أو كما يسميها محمد صالح الهرماسي "الهوية العولمية"⁽¹⁾. إن اقتراح هذا النمط من الثقافة يجمع في الأصل بين نقيضين. فالعولمة هي نقيض الهوية المحلية والوطنية فهي تكتسح الهويات التي تقف في وجه الغزو العولمي، أما الهوية فتشترط التعدد والتمايز والتغاير.

ترتبطا على ما سبق، يمكن القول أن أزمة الاندماج تتمثل في ضعف قدرة الدولة ونظامها السياسي على الاستجابة للمطالب الثقافية وتفاوت المصالح الجماعية. ولهذا فإن استقرار الأنظمة السياسية يرتبط ارتباطا وثيقا بقضية الاندماج. والجدير بالملاحظة أن أغلب الدراسات التي تناولت أزمات التنمية السياسية ومنها أزمة الاندماج تلصقها وتعزوها إلى دول العالم الثالث. غير أن الأمر يمكن تطبيقه على الدول الغربية ذات التواجد الكثيف للأقليات الثقافية والإثنية والدينية على ترابها. وتبعاً لذلك تغدو أزمة الاندماج في الدول الأوروبية مرتبطة ببناء الوحدة السياسية للاتحاد الأوروبي من جهة، وبالخصوصية الثقافية للأقليات المسلمة المتواجدة على أراضيها مهاجرة كانت أم مقيمة.

المحور الثاني: تحديات السياسة الأوروبية لإدماج الإسلام والمسلمين

تعيش الجاليات العربية والإسلامية في أوروبا أزمة مزدوجة، فهي من جهة تطمح إلى الحفاظ على هويتها الثقافية والروحية، ومن جهة ثانية تطمح إلى الاندماج والتكيف مع البيئة الغربية المضيفة لها. فما مدى فعالية سياسات الاندماج الأوروبية إزاء هذه الجالية؟ وما هي العقبات التي تقف حائلاً أمام ذلك؟

أولاً: الوجود الإسلامي في أوروبا

(1) محمد صالح الهرماسي، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 23-24.

بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، تم توصيف تدفقات الهجرة من جنوب المتوسط على أنها أحد أهم التهديدات غير العسكرية للأمن القومي والمجتمعي⁽¹⁾ وفي ظل عولمة التهديد وأمننة الأخطار، وجدت أوروبا نفسها مضطرة لإعادة التفكير في سياساتها واستراتيجياتها إزاء كل القضايا السياسية والأمنية، الاقتصادية والتجارية، الاجتماعية والإنسانية، خاصة ما تعلق منها بمشاكل الهجرة والتنوع الثقافي.

لقد شهد الحضور العربي والإسلامي نموا متزايدا في البلاد الأوروبية عبر تدفقات الهجرة المتتالية. فقد أشار تقرير منظمة العمل العربية في 2006 إلى أن 54 % من الطلاب العرب في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم. وأن 34 % من الأطباء المهاجرين في بريطانيا هم من العرب⁽²⁾. أما عدد المهاجرين المسلمين في القارة الأوروبية؛ فقد بلغ حوالي 23 مليون مسلم بما يشكل 5 % من إجمالي عدد سكان القارة، كما أشار إلى ذلك تقرير الحريات الدينية الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية. أما الإحصائيات الأوروبية فهي تقدم أرقاما تتراوح بين 13 و 18 مليون مهاجر. وتشير أغلب الدراسات إلى أن 50 % من مسلمي أوروبا ولدوا في المجتمعات الأوروبية⁽³⁾.

إن الرؤية الأوروبية للإسلام هي رؤية متعددة، مفادها أن حقيقة الإسلام ليست واحدة. فهي تتنوع بتنوع العوامل الثقافية، أو تلك المرتبطة بالعوامل السياسية

(1) بخوش مصطفى، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق. جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أبريل 2008، ص. 83.

(2) محمد كحط عبيد الربيعي، مرجع سبق ذكره. ص. 32.

(3) علي محمد السيد، "قراءات إستراتيجية: أوروبا والإسلام؛ الهلال وصدام الحضارات"، سلسلة دراسات إستراتيجية (5)، مركز الكاشف للمتابعة وللدراسات الإستراتيجية، كانون الأول 2005، ص. 4.

لدول المنشأ. وترتبط هذه الرؤية بمشكلات الاندماج التي تواجهها الجالية المسلمة في بلدان المهجر. ففي دراسة قدمت للبرلمان الأوروبي بشأن الحضور الإسلامي في دول الاتحاد، يرى "فيليس داسيتو" أن حقيقة الإسلام في أوروبا متعددة ومتنوعة، حيث أن الاختلافات الكثيرة بين الجاليات المسلمة الأوروبية أصبحت ذات تأثير كبير، وهي تستمر في لعب دورها على مستوى المساجد والجمعيات⁽¹⁾.

وقد تطورت النظرة الأوروبية للحضور الإسلامي بعدما أصبح هذا الحضور واضحاً ومتزايداً في كل أنحاء أوروبا. وانتقلت قضايا المسلمين من مجرد مشاكل اجتماعية وثقافية إلى مجال القضايا السياسية والأمنية. وأضحى المسلمون الأوروبيون يطالبون بالحقوق السياسية والثقافية على غرار باقي الديانات الأخرى. فقد تطورت العلاقة بين الجاليات المسلمة والدول الأوروبية عبر ثلاث مراحل كما يصنفها الأستاذ "هشام صاغور" وانتقلت من حالة التعايش إلى حالة الاستقطاب مروراً بحالة من التوتر والعنف⁽²⁾:

- مرحلة التعايش (1900-1972): حيث كانت الحكومات الأوروبية تتعامل مع المهاجرين العرب والمسلمين، كعمال مؤقتين يعيشون في أحياء سكنية مغلقة سرعان ما يعودون إلى بلدانهم الأصلية.

- مرحلة الاستقرار العائلي (1973-1988): إن الاستقرار العائلي سمح بظهور الجيل الثاني من الشباب المسلم، والذي نشأ وتشبع بالقيم الثقافية الأوروبية.

(1) Felice Dassetto, « L'Islam dans l'Union Européenne. Quel enjeu pour l'avenir », étude réalisé pour la commission de la culture et de l'éducation du parlement européenne. Bruxelles, 2007, in <http://europarl.europa.eu/activities/expert/estudies.do?language=fr>. Consulté le 03/05/2013.

(2) هشام صاغور، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط. ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2010، ص.ص. 123-126.

- مرحلة المواجهة والاستقطاب (1989- حتى الآن): بدأت هذه المرحلة بعد انتهاء فترة الحرب الباردة واختفاء خطر العدو الشيوعي، لتبدأ حرب باردة أخرى ثقافية وحضارية بين الدول الغربية من جهة والدول العربية والإسلامية من جهة ثانية. وقد وجدت في ذلك المهاجر المسلم القادم من جنوب المتوسط العدو المحتمل والتحدي الأكبر للحضارة الغربية. وقد عزز تلك المخاوف لدى الأوروبيين، تمزق الاتحاد اليوغسلافي سابقا إلى دويلات، ذات خصائص عرقية وثقافية، وتصاعد الحركات الأصولية المتطرفة في دول شمال أفريقيا، وصولا إلى هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: سياسة إدماج الإسلام والمسلمين في المجتمعات الأوروبية:

تجد سياسة الإدماج الأوروبية مبرراتها السياسية من الخوف المتزايد من الحضور الإسلامي في أوروبا ووعي المسلمين بخصوصياتهم الثقافية. حيث يرى المنتقدون للعولمة أن الهويات العرقية والثقافية الممزقة حاليا بسبب الحدود، سوف تجد الطريق إلى وحدتها بعد أن تدمر هذه الحدود بفعل العولمة، وتتشكل كيانات جديدة لهذه الهويات⁽¹⁾. وفي هذا السياق، نميز بين بعدين: الأول يركز على الأوجه المختلفة للاندماج القانوني للإسلام في الحقائق الوطنية الأوروبية، والثاني يعتني بقضايا التنظيم الداخلي للجالية المسلمة.

بالنسبة للبعد الأول، فقد عرفت وضعية الإسلام في أوروبا تحولات هامة على المستويين السياسي والقانوني، حيث انتقل الإسلام من دين المهاجر إلى دين المواطن الذي يتمتع بكل الحقوق والواجبات في المجتمعات الأوروبية، وإن بدرجات متفاوتة. فالوضعية القانونية والسياسية في دول شمال أوروبا هي أكثر تقدما من وضعه في جنوب وغرب أوروبا.

(1) رجب بودبوس، مرجع سبق ذكره. ص. 170.

من جهة ثانية، لا يوجد نموذج واحد لعلاقة الدولة بالدين في دول الإتحاد يمكن تضمينه في السياسات الأوروبية المشتركة، إلا أن هناك ثلاثة مبادئ أساسية متفق عليها وهي⁽¹⁾: الحرية الدينية، استقلال المجموعات الدينية، والتعاون بينها وبين الدولة. وفي غياب التمثيل الكافي لهذه الجاليات، تبقى مشاكل الجالية ومطالبها بدون حلول. ورغم محاولة الحكومات الأوروبية المختلفة تنظيم هذه القضايا عن طريق القانون والتشريع إلا أنها لا تحظى بالاهتمام الذي تحظى به الديانات الأخرى. وتبقى مطالب تدريس الدين الإسلامي والثقافة العربية في المدارس العمومية أو القضايا المتعلقة بالأفراد والأسرة من القضايا محل البحث والمطالبة.

وإذا كانت المادة (27) من المعاهدة الدولية لحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 تجمع بين الأقليات القومية، العرقية، الدينية واللغوية، فإن الاتفاقية الإطار للمجلس الأوروبي تشير فقط إلى الأقليات القومية. ومعظم الدول الأوروبية أعلنت بشكل واضح أن جماعات المهاجرين ليسوا أقليات قومية⁽²⁾. وبالرغم من الدعوات المتكررة لإدراج المهاجرين تحت مظلة الأقليات القومية، فلا تزال معظم الدول الأوروبية تعارضها وتقاومها. ويعبر الواقع عن عدم كفاءة الاتفاقية الإطار لحماية الأقليات القومية.

بالرغم من الانتقادات التي توجهها المنظمات الأوروبية للدول لاستمرارها في تمييز الأقليات القومية التقليدية عن الجماعات العرقية الثقافية، إلا أنها هي الأخرى تعتمد هذه التفرقة في برامجها وبنائها البيروقراطي الخاص. والجدير

(1) Felice Dassetto, Op.cit.

(2) ويل كمليك، أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع. ج 2،

ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، جويلية 2011،

ص.ص. 44-48.

بالملاحظة، أنه لا توجد دولة من دول الاتحاد الأوروبي صادقت وأقرت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1990 والمتعلقة بحقوق العمال المهاجرين⁽¹⁾.

أما بالنسبة للبعد الثاني؛ فإن سياسة الإدماج ومبدأ الاستقلال يقتضي تنظيم الجالية المسلمة والتي تعمل على المستوى الوطني بهدف تمثيل مصالح هذه الجالية لدى السلطات العمومية. وأهم هذه التنظيمات:

الجمعيات الأهلية الإسلامية: بدأت هذه الأخيرة في الانتشار خلال عقد الثمانينات، وقد تزامن ذلك مع بروز الجيل الثاني المتشبع بالثقافة الأوروبية⁽²⁾.

المنظمات الإسلامية الدولية: تعمل هذه المنظمات في مجال الدعوة الإسلامية وتنطلق من أوروبا وتنحصر مهمتها في إرسال الأئمة والدعاة وتمويل إنشاء المساجد. مؤسسات ومنظمات تابعة لحكومات دول المصدر: وتعتبر كل من تركيا والمغرب نموذجين للدول الناشطة في هذا المجال.

المساجد: تعتبر المساجد في أوروبا أحد أبرز المؤسسات التي تلعب دورا بارزا في الحفاظ على مقومات الهوية الثقافية للجالية المسلمة المهاجرة في أوروبا. فهي تلعب دور المدرسة، بالإضافة إلى وظيفتها الأساسية في تحفيظ القرآن والدعوة الإسلامية.

المجالس التمثيلية للمسلمين في أوروبا: تحاول العديد من الدول الأوروبية استيعاب الجالية المسلمة المقيمة على أراضيها من خلال إنشاء المجالس التمثيلية قصد فصل هذه الجاليات عن دول المصدر من جهة، ومحاولة إدماجهم في المجتمعات الغربية من جهة أخرى. ويتراوح إنشاء تلك المجالس ما بين التعيين كما في حالة إسبانيا، وما بين الاقتراع المباشر كما في حالة بلجيكا⁽³⁾.

(1) نفس المرجع. ص.ص. 68-72.

(2) هشام صاغور، المرجع السابق. ص. 127.

(3) نفس المرجع. ص.ص. 128-130.

ثالثا: تأثيرات العولمة على الجالية العربية والإسلامية

يتعرض الوجود العربي والإسلامي في أوروبا للعديد من التهديد والإقصاء والتمهيش بفعل طغيان الآثار السلبية للعولمة في بعدها السياسي الأمني والثقافي. فعلى المستوى الإيديولوجي تعني الهيمنة الثقافية لظاهرة العولمة، هيمنة النموذج الأمريكي و الأوروبي على ثقافة الجاليات العربية والإسلامية في بلاد المهجر. من خلال فرض القيم الغربية باسم حقوق الانسان، وبالحد من دور العناصر الأساسية للهوية الثقافية المتمثلة أساسا في اللغة، الدين، التراث الثقافي والتاريخي الخاص بها. فالعولمة الثقافية في بعدها اللغوي لا ترضى بوجود لغات أخرى غير لغة البلد المضيف. أما الدين فيبقى الميدان الخصب للعولمة في المساس بحرية الدين والمعتقد تحت مسميات مثل العلمانية، حرية المعتقد، وحرية المرأة...إلخ. ومن خلال اختراع مصطلح العولمة في مقابل مصطلح العالمية الذي يدعو إليه الإسلام، ومحاولة تلطيخ صورة الإسلام والمسلمين بمفاهيم جديدة كالإرهاب، التطرف والأصولية،...إلخ.

جاء في أدبيات الاتحاد الأوروبي وخاصة فيما يتعلق بالاستراتيجية الأوروبية للأمن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: "أن التهديدات البعيدة في عهد العولمة يمكن أن تكون مقلقة مثلها مثل تلك التهديدات القريبة..". حيث يدرك الأوروبيون أن هذه التهديدات مرتبطة أشد الارتباط بقضايا الهجرة في الأحياء والمدن، خاصة ما تعلق منها بالمطالب الاجتماعية والثقافية⁽¹⁾. إذ تعتبر المجموعة الأوروبية أن بيئة ما بعد الحرب الباردة هي بيئة مفتوحة أكثر فأكثر، ترتبط فيها النواحي الأمنية الداخلية والخارجية بشكل كبير.

(1) تقرير "أوروبا آمنة في عالم أفضل" من الموقع:

www.consilium.europa.eu/vedocs/.../031208essiia.pdf. تاريخ النصف 2013/05/03.

بعيدا عن الآثار السلبية للعولمة، تتيح الثورة التكنولوجية في عالم الاتصال والمعلومات إمكانية أكبر أمام الثقافة والفكر العربي والإسلامي سواء كان في المهجر أو في بلده الأصلي للاغتناء والانفتاح على ثقافات ومعارف وفنون العالم، وفتح قنوات الحوار والتفاعل مع ذلك الآخر مختلفا كان أو مشابها، غربيا كان أم شرقيا، وهو ما يضيف بعدا عالميا لانتشار قيم الإسلام وثقافته.

المحور الثالث: البعد الثقافي لسياسة الإدماج الفرنسية إزاء الجالية المغربية
لمزيد من الفهم والتحليل، نتعرض في هذا المحور لواقع سياسات الإدماج الفرنسية إزاء الجالية المغربية المتواجدة هناك في ظل الاستقطاب السياسي الذي تشهده الساحة السياسية الفرنسية.

أولا: الحضور المغربي في المجتمع الفرنسي

تمثل قضايا الهجرة والحضور الإسلامي الكثيف، مسألة حساسة في السياسة الفرنسية بحكم الرواسب التاريخية، والروابط الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية التي صبغت العلاقات الفرنسية المغربية. كما يمثل مهاجرو الدول المغربية، أكبر جالية إسلامية في أوروبا ويتمركزون في فرنسا.

مع بداية القرن 20م بدأ الجيل الأول من المهاجرين يحط رحاله في فرنسا للعمل. فقد شارك الجزائريون والمغاربة في بناء ميترو باريس، وعمل الآلاف منهم في مناجم الشمال الفرنسي. وجندت فرنسا الاستعمارية حوالي 300 ألف جندي من أصول مغربية للمشاركة في حروبها وسقط منهم حوالي 30 ألفا في جبهات القتال. ازدادت أمواج الهجرة المغربية إلى فرنسا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى لكن سرعان ما تقلصت وتراجعت نتيجة الأزمة الاقتصادية لعام 1929. وعاد الكثير منهم إلى أوطانهم الأصلية.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية احتاجت فرنسا إلى اليد العاملة المهاجرة بكثافة لإعادة البناء والاعمار، وساهم المهاجرون في التطور الاقتصادي والتجاري لفرنسا. ففي الخمسينيات من القرن 20م، عرفت فرنسا هجرة 220 ألف جزائري، 20 ألف مغربي، و5 آلاف تونسي. وقد ساعدت هذه الأعداد المهاجرة في مواجهة الاحتياجات الاقتصادية لفرنسا من اليد العاملة، وساهمت بقدر كبير في ازدهار اقتصادها وإعادة إعمارها بعد الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾.

في عام 1974، وفي سياق اقتصادي متدهور تم إيقاف هجرة العمل وتشجيع الهجرة العائلية. ومنذ ذلك التاريخ، أخذت حصة المرأة في تدفقات الهجرة تتزايد، سواء من أجل لم الشمل العائلي أو غير ذلك. وقد بلغت نسبة النساء المهاجرات 51 في المائة من إجمالي عدد المهاجرين في عام 2022، مقارنة بـ 44 % في 1975، و45 % في عام 1946.

يقدر عدد المهاجرين حالياً في حدود 5.3 مليون نسمة⁽²⁾، منهم ثلثين من خارج دول الاتحاد الأوروبي، ويقدر أحفادهم بعدد 6.7 مليون نسمة أي حوالي 11% من العدد الإجمالي للسكان. فيكون المجموع أكثر من 12 مليون من المهاجرين وأحفادهم من أصول غير أوروبية والذي يمثل فيه المهاجرون من الدول المغاربية الأغلبية الساحقة.

في عام 2022 تم إحصاء 7 ملايين مهاجر يعيشون في فرنسا، ما يمثل 10,3 % من إجمالي السكان. تحصل منهم 2.5 مليون مهاجر على الجنسية الفرنسية، ما يعادل 35 % من عدد المهاجرين. بينما يبلغ عدد الأجانب الذين يعيشون في فرنسا

(1) عباد محمد سمير، "سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة"، في محمد غربي وآخرون،

الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع، وهران، ط1، 2014، ص.ص. 396-397.

5,3 مليون نسمة، أي ما يعادل 7,8 % من إجمالي السكان. وهي تتألف من 4,5 مليون مهاجر لم يحصلوا على الجنسية الفرنسية، و 0,8 مليون شخص ولدوا في فرنسا ويحملون جنسية أجنبية، و 1,7 مليون شخص ولدوا بالجنسية الفرنسية في الخارج ⁽¹⁾.

كما تم تسجيل 48,2 % من المهاجرين الذين يعيشون في فرنسا ولدوا في أفريقيا، و 32,3 % ولدوا في أوروبا. وتأتي الدول المغاربية في المراتب الأولى بالنسب التالية: الجزائر 12,5 %، المغرب 11,9 %، تونس 4,7 %، البرتغال 8,2 %، إيطاليا 4 %، إسبانيا 3,5 %، تركيا 3,3 %.

وقد تطور عدد المهاجرين في فرنسا، حيث انتقل هذا العدد من 5 % عام 1946، إلى 7,4 % في عام 1975، و 8,5 % في عام 2010، إلى أن أصبح 10,3 % عام 2022 من إجمال عدد السكان. ويمثل السكان الأجانب الذين يعيشون في فرنسا 7,8 % من إجمالي عدد الأجانب في عام 2022، مقارنة بـ 6,5 % في عام 1975، و 4,4 % في عام 1946. وتشير الإحصائيات الفرنسية إلى ارتفاع نسبة الهجرة المغاربية في فرنسا في مقابل تراجع عدد المهاجرين من الدول الأوروبية مثل إسبانيا، البرتغال وإيطاليا.

لقد أعطى نمو الجالية المسلمة والمغاربية على وجه الخصوص، وحضورها الكثيف في فرنسا حياة جديدة للأحزاب اليمينية. ويبدو أن التقدم الذي أحرزه اليمين الفرنسي المتطرف في العقود الأخيرة على المستوى السياسي والإعلامي، قد أثر بشكل ملحوظ على السياسات الحكومية فيما يتعلق بالحقوق الثقافية والدينية والاجتماعية للجاليات العربية والإسلامية بصفة عامة والمهاجرين القادمين من البلاد المغاربية على وجه التحديد. فتزايدت موجات العنصرية والكراهية المتبادلة بتزايد أحداث العنف والتطرف والإرهاب.

(1) INSEE, "L'essentiel sur ...les immigrés et les étrangers", dans :

<https://www.insee.fr/fr/statistiques/3633212>, consulté le 23/02/2024, à 12h 34m.

وهكذا فإن اليمين الفرنسي المتطرف أسرع في إيجاد الرابطة بين الهجرة المغاربية وصورة الإسلام التي شوهدا الإعلام وإرهاب الحركات الإسلامية المتطرفة. ومن هذا المنطلق، تركز الأحزاب اليمينية على مفهوم الأفضلية الوطنية، بمعنى إعطاء الأولوية للمواطن الفرنسي فيما يخص العمل، الخدمات الاجتماعية، المساعدات والتعويضات والامتيازات.

ترتبا على ما سبق، يمكن القول أن أحزاب اليمين التقليدي ضعيفة أمام ضغوط اليمين المتطرف فيما يخص مسألة الهجرة، وقانون الجنسية، وبالتالي فهي تنساق وراء خطابها السياسي المتعلق بالهجرة كمصدر تهديد غير تقليدي للأمن، وكخطر على الهوية الوطنية. في حين تتردد أحزاب اليسار بين سياسة الاحتواء وبين الاعتراف بحق التنوع الثقافي واحتفاظ الأفراد بهوياتهم الخاصة. فاليمين المتطرف ينظر إلى وجود الجالية المغاربية بصفة خاصة والعربية الإسلامية بصفة عامة غزوا واستعمارا أجنبيا غير قابل للاحتواء أو الاندماج. بينما ينظر اليسار إلى وضعية الجاليات المهاجرة من شمال أفريقيا امتدادا لمرحلة الاستعمار الفرنسي في هذه البلدان، وبالتالي إمكانية احتوائها.

ثانيا: تحديات الإدماج الثقافي لأبناء الجالية المغاربية

لقد أضحت الإسلام والثقافة الأصلية للمهاجرين موضوعا رئيسا للنقاش السياسي والإعلامي منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، الأمر الذي يعطي الانطباع بأن العقيدة الإسلامية هي العائق الرئيسي أمام اندماج الأطفال والشباب من خلفيات مغاربية. غير أن الحقيقة تكمن خلف تلك الصور النمطية والذهنية التي يكونها كل طرف عن الآخر.

ترتبط درجة الاندماج بالنسبة للجالية المغاربية في المجتمع الفرنسي بعدد من العناصر لعل أهمها تلك التصورات التي ترتبط بالعوامل التاريخية،

الاقتصادية، الديموغرافية، النفسية والاجتماعية. ومن ثم فإن الأمر يتعلق برؤية كيف تولد هذه الاختلافات استراتيجيات هويات متعددة وحاسمة على مستوى عمليات الإدماج⁽¹⁾.

عند الحديث عن المشاكل التي تواجهها الضواحي والأحياء الفرنسية، غالبا ما يتم الإشارة إلى السكان الشباب من أصول مغربية، دون محاولة لتحديد الأسباب الحقيقية وراء تصرفاتهم وأفعالهم.

ومن هنا يبدو أن إضفاء الطابع العرقي أو الاثني على العلاقات الاجتماعية، لا يمكن فصله عن تزايد الاستبعاد الاجتماعي والعنصرية. فقد أكدت العديد من الدراسات على ظهور مجتمعات مغلقة على نفسها ثقافيا واجتماعيا في بعض الأحياء نتيجة التهميش والإقصاء والفقر. كما حاول آخرون إظهار العلاقة بين سلوك الشباب والأطفال من أصول مغربية في المدرسة وخارجها وبين الأوضاع الاجتماعية التي يعيشون فيها. وفي هذا السياق يرى "عزام أمين"، أن الأصل الاثني والثقافة الأصلية ليسا سببا في السلوك النفسي والاجتماعي لهؤلاء الشباب. وأن الأصل الثقافي ليس هو السبب في صعوبات الاندماج النفسي والاجتماعي لديهم⁽²⁾. إنما تعود الأسباب إلى العديد من التحديات والصعوبات، لا سيما تلك المتعلقة بالتربية والتعليم والمعتقدات الدينية والأعراف والتقاليد.

تعتبر التربية والتعليم من أهم العوامل والأدوات المساعدة على الاندماج في الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والمهنية، لذلك تعمل الدول على بناء المدارس والمؤسسات التعليمية والمهنية والجامعات من أجل تدمرر الأطفال وتكوين الشباب في مختلف المجالات، لإدماجها في مختلف القطاعات مستقبلا. وبما أن

(1) Azzam Amine, "L'intégration des jeunes français issus de l'immigration : Le cas des jeunes issus de l'immigration arabo- musulmane et turque (Maghreb, Moyen orient et Turquie)", Revue Connections ; 2005/1, n°83, p.132.

(2) Azzam Amine, Op.cit. p. 134.

أبناء المهاجرين أصبحوا واقعا في المجتمع الفرنسي، كان لزاما على السلطات الحكومية أن تعمل من أجل تدمرهم وإدماجهم. وقد اعتبر القائمون على نظام التربية والتعليم في فرنسا، أن تعليم أطفال المهاجرين لا يمثل إجراء خاصا أو تمييزا، ولكنه إحدى الأدوات لمحاربة التمييز والإقصاء الاجتماعي والثقافي، ومن جهة أخرى اعتبره المختصون تعزيزا للتوازن النفسي والثقافي لدى الأطفال والشباب المنحدر من أصول مهاجرة، وإعداده للعودة إلى بلده الأصلي.

في فترة السبعينيات من القرن الماضي، كانت عبارة تدمر أطفال المهاجرين تدل على جملة الاجراءات الخاصة باستقبال وإدماج الأطفال الذين التحقوا بالمدارس الفرنسية في إطار ما يسمى الهجرة العائلية. وقد جاء هذا التحفيز في إطار المجموعة الأوروبية والمجلس الأوروبي، حيث كانت فرنسا، أكثر بلد معني بذلك من الناحية العددية. إذ تم تسجيل أكثر من 600 ألف طفل أجنبي في الطور الابتدائي سنة 1980. قامت السلطات العمومية بفتح مئات الأقسام التحضيرية لإدماج الوافدين الجدد.

في عام 1977، تم اعتماد الأمر التوجيهي الأوروبي الخاص بتدمر أبناء العمال المهاجرين، والذي جاء فيه: "أن الدول الأعضاء بالاتحاد ملزمة إجباريا بتعزيز تدريس لغة البلد المستقبل مع تدريس لغة البلد الأصلي وثقافته على حد سواء، وذلك من أجل تشجيع إدماج الأطفال بمكان إقامتهم الجديدة، ومن أجل تحضيرهم لإعادة إدماجهم المحتمل في بلدانهم الأصلية"⁽¹⁾. كان هذا الإجراء في البداية خاصا بأطفال العمالة المهاجرة الأوروبية، إلا أنه سرعان ما تم تعميمه على كافة الجماعات المهاجرة الأخرى.

عرف تدريس اللغة العربية قبل سنوات 1970 بالتقطع وعدم الانتظام. ثم استأنف تدريسها في المدارس العمومية، بداية بأطفال المهاجرين من تونس في

(1) فرانسواز لورسوري، "حول تدمر أطفال المهاجرين في فرنسا"، ترجمة: نعيمة أوطالب، دفاتر

مجلة إنسانيات، العدد 2022/07، ص.52.

1974، ثم المغرب في 1975. كما تم الاعتراف بحق تنظيم الأنشطة الثقافية لأطفال المهاجرين، واعتباره عنصرا إيجابيا في تكوين الأطفال⁽¹⁾. وقد اعتبر إدخال اللغة العربية لأول مرة، في المدارس العمومية، من أولى الجهود للاعتراف بالتنوع الثقافي داخل المدرسة الفرنسية. وإن كان هذا الاعتراف محدودا ورمزيا إلا أنه جاء متأخرا مقارنة بتاريخ وجود الجاليات العربية والإسلامية في فرنسا، ومقارنة بالمهاجرين الأوروبيين.

تم تعميم تدريس اللغة العربية في المدارس الابتدائية بداية من 1995، إلا أن التعاون الفرنسي في هذا المجال كان محدودا. وقد اتسمت سنوات حكم اليسار الاشتراكي بتحويلات لافتة في وضعية المهاجرين ومشاكل تدرس أطفالهم. فقد أنشأ الوزير الأول "ألان صفاري" سنة 1981، المناطق التربوية ذات الأولوية (ZEP)، والتي صممت على هيئة مناطق لتعبئة قطاعات متنوعة من الفاعلين والمعنيين بالمجال التربوي وبالهجرة، والتي تعمل في إطار شراكة تهدف إلى تحسين الأداء والنتائج الدراسية. وقد كانت هذه المناطق تستقبل نسبا مرتفعة من أبناء الجالية المغاربية المقيمين في الأحياء الشعبية المكتظة والهشة. غير أن هذا الجهاز الذي كان يهدف إلى دعم تدرس أبناء المغتربين لم يترجم إلى سياسة عمومية تشمل الجميع، وإنما عكس تلك النظرة المتعالية والازدواجية في التعامل مع مشاكل المهاجرين وأبنائهم، واستخدم قضايا الهجرة وتداعياتها دائما لأغراض انتخابية بحتة⁽²⁾.

لقد ارتبط تصميم السياسة الفرنسية لتعليم اللغة العربية والثقافة الأصلية، منذ البداية بظاهرة الهجرة الوافدة ومشاكلها، فقد برزت الأنشطة التعليمية لأطفال المهاجرين، كشكل من أشكال التمييز والتمييز. وغالبا ما كانت موجهة

(1) Sabhan Rabiha El-Baidhawe, "La place de la langue arabe en France, l'exemple de la ville de Poitiers", **Doctorat en sociolinguistique**. Présenté à l'université Paris8, Institut Maghreb Europe. 2007, p.53

(2) فرانسواز لورسوري، المرجع السابق، ص.ص. 54-55.

أساسا نحو أشكال فلكلورية، مما يؤدي أحيانا إلى عدم الاهتمام بها من طرف المهاجرين.

وبعيدا عن المبررات التي يقدمها مدراء التربية في المحافظات، فإن السياسة التعليمية لأبناء المهاجرين في فرنسا، يتم ربطها بالتحديات الثقافية والأمنية للهجرة. وفي ظل اختلال ميزان القوة لصالح اللغة والثقافة الفرنسية فإن وضع اللغة والثقافة الأصلية للمهاجرين سيبقى هامشيا في فرنسا وفي كل الدول الغربية المتطورة والقوية.

ثالثا: واقع الدين الإسلامي والمسلمين في فرنسا

تواجه الجالية المسلمة والمغربية في فرنسا تحديات وإكراهات عديدة في سبيل الاندماج في الحياة العامة. وترتبط هذه الإكراهات بظاهرة الخوف من الإسلام من جراء الأحداث الإرهابية، ومن جراء التضليل الإعلامي الذي تستغله بعض الأطراف من أجل أجندات سياسية وانتخابية. ورغم هذه الإكراهات تحاول السلطات العمومية تنظيم الجالية المسلمة بهدف السيطرة على الإسلام والمسلمين ومن ثم ضمان أمنها القومي.

إذا كان حضور اللغة العربية وتأثيرها هامشيا في المجتمع الفرنسي، فإن الدين الإسلامي يزداد نموا وتأثيرا، ويستقطب الشباب والعلماء والمفكرين. فقد أصبح الإسلام الديانة الثانية في فرنسا. وال حال هذه، فإن الحكومة الفرنسية لم تحدد أي سياسة إزاء الإسلام، كما حددتها إزاء الكنيسة الكاثوليكية أو اليهودية قبل أحداث 11 سبتمبر 2001. وفي هذا الإطار، فإن عدد المساجد قليل جدا مقارنة بعدد المسلمين المتمسكين بدينهم، فقد أحصى الباحث الفرنسي "برونو إيتيان" في

كتابه "فرنسا والإسلام"، مئات الأماكن للعبادة غير القانونية، وهو يتأسف لعدم وجود هيئة تهتم بتنظيم شؤون المسلمين في فرنسا⁽¹⁾.

تتعرض مطالب المسلمين إلى كثير من العراقيل والتهميش من طرف السلطات العمومية، وهم لا يجدون الدعم الكافي أحيانا من بعض الدول العربية والإسلامية، ومن خلال تأسيس الجمعيات الدينية والتي تقابل طلباتها بإنشاء المساجد بالمماثلة والرفض⁽²⁾. يأتي هذا الرفض نتيجة الخوف من الإسلام والخوف من إدماجه في الحياة العامة للفرنسيين. ويزداد الشعور بالانزعاج والخوف نتيجة الصور النمطية التي يبثها الإعلام الفرنسي والغربي عن العمال المسلمين وهم يؤدون صلاتهم في أماكن عملهم، أو تلك الصور التي تبثها القنوات الإعلامية عن المصلين في الشوارع والطرق.

إن الصور التي يروج لها اليمين واليمين المتطرف عبر القنوات الإعلامية والاشهارية، ومن خلال كتاباتهم المزيفة عن الإسلام والمسلمين وعن الهجرة والمهاجرين، تجعل جزءا كبيرا من الرأي العام يزعج وينبذ كل ما له صلة بالإسلام وبالجالية المغاربية. فرغم القدر البسيط من الحقوق التي يتمتع بها المسلمون في فرنسا، إلا أن نظرة الغرب الجديدة، بدأت تطرح أفكارا جديدة للتضييق على الحريات الأساسية للجالية المسلمة، وخاصة تلك المتعلقة بالحق في ممارسة الشعائر الدينية.

لكن الحقيقة الغائبة والمغيبة، هي أن التغيير الديني الكبير في المجتمع الفرنسي، وتحول الكثير من الفرنسيين إلى الإسلام، جعل أحزاب اليمين تطرح مسألة الهوية الوطنية للنقاش السياسي، نتيجة الخوف من "الغزو" كما يقولون. بدأت أولى الاستشارات المتعلقة بتنظيم شؤون المسلمين ومراقبة الدين الإسلامي في فرنسا، مع الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" في نوفمبر 1999 مع

(1) Bochra Settouti, **Op.cit.** p.p.95-96.

(2) Bochra Settouti, **Op.cit.** p.96.

سبعة فدراليات للجمعيات الإسلامية، ومع المساجد الكبيرة في فرنسا. انتهت هذه الاستشارات بالتوقيع على بروتوكول اتفاق بين هذه المنظمات والهيئات الإسلامية قبيل عام 2002، تقضي بتأسيس المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية.

وبهذا الحدث دخلت الدولة الفرنسية مرحلة جديدة من مراحل حياتها السياسية، بتدشينها عهدا جديدا في التعامل مع الدين كعنصر جديد في توجيه سياستها الداخلية والخارجية. وهي التي كانت ولا تزال تدعو منذ الثورة الفرنسية إلى فصل الدين عن الدولة، وتدافع عن مبادئ الجمهورية. ويأتي في هذا السياق قانون منع الرموز الدينية في الأماكن العمومية، مؤشرا على هذا التحول⁽¹⁾.

تم إصدار قانون منع الرموز الدينية في المؤسسات التعليمية الحكومية في 10 فبراير 2004⁽²⁾، والذي نص في مادته الأولى على أنه: "في المدارس، الكليات والثانويات، يعتبر ارتداء الرموز أو الملابس التي يظهر من خلالها التلاميذ جهارا انتماء دينيا ممنوعا"⁽³⁾. وقد بررت السلطات الفرنسية هذا المنع بالدفاع عن العلمانية، رغم أن مجلس الدولة كان قد أفتى سابقا في نوفمبر 1989، بشأن القضية.

ترتibia على ما سبق، فإن الجاليات العربية والإسلامية في فرنسا، تتعرض للتمييز العنصري القائم على الدين، والتضييق على ممارسة الشعائر الإسلامية. وفي هذا الشأن تجد الشعارات المعادية للإسلام والمسلمين، والتي يرددها اليمين بجميع تفرعاته وتياراته، قبولا لدى جزء كبير من الرأي العام الفرنسي والأوروبي، والذي يربط موضوع الهجرة بارتفاع حجم البطالة من جهة، وبالخطر الإسلامي

(1) Bochra Settouti , Op.cit. pp.97-98.

(2) فوزية فتيسي، "الحق في ممارسة الشعائر الدينية وضوابطه في ظل أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان"، رسالة ماجستير (غير منشورة). مقدمة لكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص.105.

(3) نفس المرجع. ص.136.

والعربي من جهة ثانية. هذا الربط الخاطئ بين المسائل الأمنية، والقضايا الثقافية والاقتصادية الخاصة بالمجتمع الفرنسي، ورمي المسؤولية على المهاجرين، يغذي الإيديولوجية المعادية للإسلام والمسلمين، ويؤثر سلبا على الحوار والتقارب الثقافي والحضاري بين الجاليات المسلمة واليهودية والمسيحية في فرنسا.

الخاتمة:

في ختام هذه الورقة، يمكن القول أن الحضور الإسلامي في أوروبا أضحى حقيقة وواقعا داخل المجتمعات الأوروبية. وأن التغيرات الدولية والأمنية التي حصلت في أوروبا وفي العالم، فرض على الحكومات الأوروبية التعامل مع الجاليات المسلمة كمجتمعات إثنية وثقافية مختلفة لها بعض الحقوق مثلها مثل باقي المواطنين الأوروبيين إلا أن سياساتها الاجتماعية و الثقافية لا زالت مجحفة تجاه مواطنيها ذوي الأصول المهاجرة أو المسلمة. ورغم تطور سياسات الاندماج في دول شمال أوروبا، إلا أن الجاليات المغاربية في أوروبا الغربية وفي فرنسا على وجه التحديد لا زالت تعاني من آثار التهميش، الإقصاء والعنصرية. وما زالت قوانين وسياسات الإدماج الأوروبية رهينة الخطاب الأمني للهجرة. والذي يرى في الهجرة المغاربية تهديدا للهوية الثقافية والقومية لفرنسا.

ولأدل على ذلك، فإن السياسة التعليمية المرتبطة بأبناء المهاجرين في فرنسا، يتم ربطها بمسألة الهجرة وتحدياتها الحضارية والأمنية، وليس باعتبارهم مواطنون لهم كل الحقوق في تعلم لغاتهم الأصلية والحفاظ على معتقداتهم الدينية. كما أن الصور والقوالب التي يصنعها الإعلام، والتي تلصق كل الأعمال السيئة بالمهاجرين العرب والمسلمين، تجعل المهاجر العربي والمسلم منبوذا من طرف جزء كبير من الرأي العام الغربي، وتجعله عرضة لأعمال العنصرية والإقصاء والتهميش. وتزداد هذه الأعمال شدة عندما يتعلق الأمر بالجالية المغاربية. وتزداد صعوبات الاندماج

كلما تصاعد أصوات اليمين المتطرف بمعاداة الوجود الإسلامي في المجتمعات الأوروبية والغربية.

وفي الأخير، وبالرغم من النظرة السوداوية للمسألة، إلا أن الحضور الإسلامي في البلاد الأوروبية والغربية هو حضور إيجابي متميز باعتراف الأوروبيين أنفسهم. فهم يساهمون في ازدهار الاقتصاديات الأوروبية، ويساهمون في إغناء حضارتها. واعتبار قضية الاندماج مسألة تفاوضية، وهي أيضا مسألة تدافع بين الأمم والبشر مصداقا لقوله تعالى: "ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين" (البقرة: الآية 251). إلا أن صعود اليمين المتطرف وإمكانية تقلده للسلطة في فرنسا، له تداعيات سلبية على الجالية المسلمة في أوروبا بصفة عامة، وعلى الجالية المغربية في فرنسا على وجه التحديد.

قائمة المراجع

- (1) الهرماسي محمد صالح ، مقارنة في إشكالية الهوية المغرب العربي المعاصر. دار الفكر، دمشق، 2000.
- (2) السيد علي محمد، "قراءات إستراتيجية: أوروبا والإسلام؛ الهلال وصدام الحضارات"، سلسلة دراسات إستراتيجية (5). مركز الكاشف للمتابعة وللدراسات الإستراتيجية، كانون الأول 2005.
- (3) العسكري سليمان إبراهيم، "إعلام العولمة: قيم جديدة أم انكفاء على الذات؟"، مجلة العربي. عدد 517، ديسمبر 2001.
- (4) بودبوس رجب، العولمة بين الأنصار والخصوم. مجلس الثقافة العام، ليبيا، 2008.
- (5) بن نعمان أحمد ، الهوية الوطنية الحقائق والمغالطات، دار الأمة، الجزائر، 1996.

- (6) برقوق امحمد، "عولمة التهديدات وإشكالية الأمن الإنساني: مجلة دراسات استراتيجية. ع 10، مارس 2010.
- (7) بخوش مصطفى، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجرائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق. جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أبريل 2008.
- (8) زاغو محمد، "أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. العدد 04، 2010.
- (9) كميكا ويل، أوديسا التعددية الثقافية : سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع. ج 2، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، جويلية، 2011.
- (10) لورسوري فرانسواز ، "حول تدمير أطفال المهاجرين في فرنسا"، ترجمة: نعيمة أوطالب، دفاتر مجلة إنسانيات، العدد 2022/07.
- (11) عياد محمد سمير، "سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة"، في محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع، وهران، ط1، 2014.
- (12) فتيسي فوزية، "الحق في ممارسة الشعائر الدينية وضوابطه في ظل أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان"، مذكرة ماجستير (غير منشورة). مقدمة لكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.
- (13) صالح العبد، العولمة والسيادة الوطنية المستحيلة. دار الخلدونية، الجزائر: 2006.
- (14) صاغور هشام، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط. ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2010.

(15) رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، " نموذج الدولة الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية"، المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد 33، شتاء 2012.
(16) خريسان باسم علي، العولمة والتحدي الثقافي. دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 2001.

(17) تقرير "أوروبا آمنة في عالم أفضل" من الموقع: www.consilium.europa.eu/vedocs/.../031208essiia.pdf تاريخ التصفح 2013/05/03

18) Azzam Amine," L'intégration des jeunes français issus de l'immigration : Le cas des jeunes issus de l'immigration arabo-musulmane et turque (Maghreb, Moyen orient et Turquie)", **Revue Connections**; 2005/1, n°83.

19) El-Baidhawe Sabhan Rabiha," La place de la langue arabe en France , l'exemple de la ville de Poitiers", **Doctorat en sociolinguistique**. Présenté à l'université Paris 8, Institut Maghreb Europe. 2007.

20) Felice Dassetto, « L'Islam dans l'Union Européenne. Quel enjeu pour l'avenir », **étude réalisé pour la commission de la culture et de l'éducation du parlement européenne**. Bruxelles, 2007, in <http://europarl.europa.eu/activities/expert/estudies.do?language=fr>.

Consulté le 03/05/2013.

21) INSEE, "L'essentiel sur ...les immigrés et les étrangers", dans : <https://www.insee.fr/fr/statistiques/3633212>, consulté le 23/02/2024, à 12h 34m.